مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

منتدى
السياسات العامة

تعزيز دور الحضانات المجتمعية والمنزلية

في تنمية الطفولة المبكرة: نحو إطار تنظيمي ومؤسسي شامل

يونيو ٢٠٢٦

تقريـر معلومـاتي

FUTURE CHAMPIONS
رواد الغـد 2025



شبـابنا
يدعم قرارنا

تعزيز دور الحضانات المجتمعية والمنزلية

في تنمية الطفولة المبكرة: نحو إطار تنظيمي ومؤسسي شامل



تنويه هام :

كافة صور الأطفال مصممة بواسطة الذكاء الاصطناعي

عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فكر رائد ومُصنف دوليًّا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة، بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيُّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطًى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثل مهمته الرئيسة في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعددًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعد تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي.



وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤- ٢٠٣٠). ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميُّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا، ويسعى المركز باستمرار لأن يكون من أفضل مؤسسات الفكر ((Think Tankعلى المستويات كافة؛ المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعتراف إقليمي ودولي بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (TTCSP Program Think Tanks and Civil Societiesبجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية)، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة Award SAGالأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديرًا لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز، من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز، منها جائزتان ذهبيتان.

ومؤخرًا حصل المركز على جائزة الشارقة للاتصال الحكومي لعام ٢٠٢٤ لأفضل محتوى اتصالي وإعلامي.



عـن منتـدى السياسـات العامـة التـابع لمركز المعلومات ودعم اتخـاذ القــرار

أطلق مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء منتدى السياسات العامة في يوليو ٢٠٢١، في إطار جهوده لدعم عملية صنع القرار وتعزيز المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات العامة، وذلك من خلال إطلاق المسابقة البحثية «فكرة تغيّر بكرة» التي استهدفت تشجيع الشباب والباحثين على تقديم رؤى وأفكار مبتكرة تسهم في معالجة القضايا ذات الأولوية للدولة المصرية.

ويُعد المنتدى منصة حوارية وبحثية تجمع بين الشباب والباحثين والخبراء ومتخذي القرار، بهدف تعزيز الحوار حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وطرح بدائل سياسات تستند إلى الأدلة، بما يدعم عملية صنع القرار. كما يمثل المنتدى حلقة وصل بين الأجيال، تتيح للشباب فرصة التفاعل مع الخبراء والاستفادة من خبراتهم، وفي الوقت نفسه تمكّن صانعي القرار من الاستماع إلى رؤى الشباب وتطلعاتهم، بما يسهم في صياغة سياسات أكثر شمولًا واستدامة.

ومنذ تأسيسه، ركز المنتدى على نشر المعرفة وبناء القدرات البحثية في مجال تحليل السياسات العامة، من خلال تنفيذ المبادرات والبرامج التدريبية المتخصصة، وتأهيل الشباب لإعداد أوراق سياسات وبحوث تطبيقية وفقًا للمنهجيات العلمية، بما يعزز ثقافة صنع القرار القائم على الأدلة، ويتسق مع رسالة المركز في تقديم التحليلات والتوصيات الداعمة لمتخذي القرار.



عــن
زمالة رواد الغد

تُعد زمالة رواد الغد (Future Champions Fellowship) برنامجًا تدريبيًا مدفوع الأجر يمتد لمدة عام، ينظمه منتدى السياسات العامة بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، بهدف إعداد كوادر شابة مؤهلة للإسهام في تطوير السياسات العامة ودعم عملية صنع القرار القائم على الأدلة.

ومنذ إطلاقها، تخرَّج من الزمالة دفعتين متتاليتين من شباب الباحثين، خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، فيما يجري الإعداد لإطلاق الدفعة الثالثة، استمرارًا لجهودها في بناء القدرات الوطنية في مجالات تحليل السياسات العامة والبحث التطبيقي.

وترتكز الزمالة على أربعة محاور رئيسة تشمل: التدريب الفني المتخصص، وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، والتدريب العملي داخل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وإعداد أوراق سياسات ومشروعات بحثية تعالج قضايا تنموية ذات أولوية تحت إشراف نخبة من الخبراء والمتخصصين.

وتُنشر المخرجات البحثية المتميزة للمشاركين ضمن سلسلة «شبابنا يدعم قرارنا»، وهي سلسلة بحثية تطبيقية غير دورية تهدف إلى تشجيع مشاركة شباب الباحثين في تقديم رؤى وحلول مبتكرة لدعم متخذي القرار وصياغة سياسات عامة تستند إلى الأدلة، بما يسهم في دعم جهود الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة.



كلمة تمهيدية

تم إعداد هذه الورقة البحثية كمشروع بحثي للدفعة الثانية من مبادرة **«رواد الغد»** من قبل مجموعة من الشباب المتدربين بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وتأتي المبادرة ضمن مجالات التعاون بين مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، إيمانًا بأهمية دور الشباب في البحث وتقديم الرؤى والأفكار المبتكرة الداعمة لعملية صنع القرار، وتعزيز مشاركتهم في القضايا ذات الأولوية في المجالات كافة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الورقة البحثية تعبّر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أو سياسات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

منتدى السياسات العامة | FUTURE CHAMPIONS رواد الغد 2025

يونيسف لكل طفل



رئيس المركز

د. أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

د. مي محسن مبروك

رئيس الإدارة المركزية لشئون المكتب الفني لرئاسة المركز

أ. سالي أحمد عاشور

مدير الإدارة العامة للبحث والتطوير

أ. منال طلعت عمرو

المدير التنفيذي لمنتدى السياسات العامة

الاشراف البحثي

د. رشا رمضان | د. سحر سعيد

الفريق البحثي المشارك

نورهان صبري عابدين | بسمة احمد محمد | كارين مجدي سمير

احمد محمد عبد الراضي | مروان عمرو مشالي

التصميم الجرافيكي

هاجر هشام

مي مختار | محمد أحمد



قائمة المحتويـــات

المقدمة

القسم الأول: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لخدمات رعاية الطفولة المبكرة 12

القسم الثاني: خدمات رعاية الأطفال كعامل داعم لمشاركة المرأة في سوق العمل 18

القسم الثالث: تحليل الوضع الحالي لمنظومة الحضانات في مصر 14

القسم الرابع: أهم نتائج التحليل وأثرها على دور الأسره وتمكين المرأة 38

القسم الخامس: ماذا لو استثمرنا في الحضانات؟ (سيناريو افتراضي) 42

القسم السادس: التوصيات والسياسات المقترحة 46

الخاتمة 49

قائمة المراجع 50

تنويه هام : جميع الصور المستخدمة في الملف AI



القسم الأول:

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لخدمات رعاية الطفولة المبكرة


ABCDEFGHIJKLMNOPQRSTUVWXYZ
1
2
3
4
5
6
B
C c

المقدمة

تُعد خدمات رعاية الطفولة المبكرة - وعلى رأسها الحضانات - من الركائز الأساسية في منظومة الحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري، لما لها من دور محوري في تحقيق التوازن بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل، ولا سيما بالنسبة للنساء. وتُظهِر الأدلة الإحصائية الدولية أن محدودية خدمات رعاية الأطفال تُشكّل عائقًا رئيسيًا أمام مشاركة المرأة في سوق العمل، وهو ما يتجسَّد بوضوح في الحالة المصرية. في هذا السياق، يُعد تحليل منظومة الحضانات في مصر خطوة ضرورية لفهم أبعاد هذا التحدي الاجتماعي والاقتصادي، وقياس أثر خدمات الحضانات على تمكين المرأة اقتصاديًا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدفين الخامس (المساواة بين الجنسين) والثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق).

أولًا: دور الحضانات في دعم الأسرة

تشير الإحصاءات الوطنية إلى أن النساء في مصر يتحملن العبء الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة داخل الأسرة، مثل رعاية الأطفال والأعمال المنزلية اليومية، وهو ما يُضعف من قدرتهن على الانخراط المستمر في سوق العمل أو التقدم في مسارات مهنية مستقرة. وتوفر الحضانات بيئة آمنة ومنظمة للرعاية، مما يُسهم في تخفيف الزمن والجهد الذي تقضيه الأم في رعاية الأطفال، مما يُعزّز من قدرة الأسرة على الحفاظ على مستوى دخل أكثر استقرارًا. كما يرتبط تحسين خدمات الطفولة المبكرة بتحسين المؤشرات التعليمية والصحية للأطفال على المدى المتوسط والطويل، والذى بدوره يؤدي إلى تعزيز رأس المال البشري في المجتمع.

وفي هذا السياق، تُسهم الحضانات في توفير بيئة آمنة ومنظمة لرعاية الأطفال، بما يخفف من العبء الزمني والذهني الواقع على الأم، ويُحسّن من قدرة الأسرة على التوفيق بين الالتزامات الأسرية ومتطلبات العمل. كما يدعم توافر الحضانات استقرار دخل الأسرة من خلال تمكين الأمهات من الاستمرار في العمل أو العودة إليه، ويحد من الاعتماد على حلول رعاية غير رسمية قد تفتقر إلى الاستقرار أو الجودة.

وعلى المدى المتوسط والطويل، يرتبط تحسين خدمات رعاية الطفولة المبكرة بتحسن المؤشرات التعليمية والصحية للأطفال، وهو ما يسهم في رفع جودة رأس المال البشري وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتؤكد الأدبيات الدولية أن الاستثمار في الحضانات لا يحقق عوائد اجتماعية فقط، بل يُعد أحد أكثر الاستثمارات كفاءة من حيث العائد الاقتصادي طويل الأجل، خاصة في الدول النامية.



ثانيًا: دور الحضانات في تمكين المرأة اقتصاديًا

تمثل الحضانات أداة سياسات فعالة لتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال تقليل القيود المرتبطة بأعمال الرعاية غير المدفوعة، والتي تُعد من أبرز العوامل المفسرة لانخفاض معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل. وتشير دراسات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن التوسع في خدمات رعاية الأطفال يسهم بشكل مباشر في زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للنساء، وتحسين فرص الاستقرار الوظيفي، وتقليص فجوات الأجور بين الجنسين.

وفي السياق المصري، يُعد دعم خدمات الحضانات أحد المسارات الرئيسية لمعالجة الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، خاصة في ظل توجهات الدولة نحو تعزيز التشغيل ورفع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بما يتماشى مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ورؤية مصر ٢٠٣٠.





ثالثًا: ارتباط الحضانات بأهداف التنمية المستدامة

يتسق التوسع في خدمات رعاية الطفولة المبكرة، وعلى رأسها الحضانات، بشكل مباشر مع عدد من أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة ضمن أجندة ٢٠٣٠، لا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف الثامن المعني بتعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ويعكس هذا الارتباط الطبيعة متعددة الأبعاد لخدمات الحضانات، التي تمتد آثارها لتشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل



الهدف الخامس:

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات

تُعد الحضانات أحد الأدوات الأساسية للحد من فجوة النوع الاجتماعي في سوق العمل، من خلال تخفيف العبء غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة التي تتحملها النساء في المنزل. وتشير تقارير الأمم المتحدة للمرأة إلى أن محدودية خدمات رعاية الأطفال تمثل عائقًا هيكليًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تؤدي إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة الاقتصادية وارتفاع احتمالات الانسحاب من سوق العمل خلال فترات الإنجاب ورعاية الأطفال. ومن ثم، يُسهم التوسع في الحضانات في إعادة توزيع أعباء الرعاية، وتعزيز قدرة النساء على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، بما يدعم تحقيق مستهدفات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة

الهدف الثامن:

تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والعمل اللائق للجميع

يُسهم الاستثمار في الحضانات في دعم الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة من خلال محورين رئيسيين. يتمثل المحور الأول في زيادة عرض العمل، ولا سيما العمل النسائي، عبر إزالة أحد أبرز القيود التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل. أما المحور الثاني فيتمثل في خلق فرص عمل مباشرة في قطاع رعاية الطفولة المبكرة، وهو قطاع كثيف العمالة يتمتع بإمكانات مرتفعة لاستيعاب العمالة النسائية وتحسين جودة فرص العمل.

بناءً على ما سبق، تأتي أهداف هذه الدراسة كالتالي:

١. تحليل الوضع الحالي لمنظومة الحضانات في مصر، من حيث مستوى التغطية، والطاقة الاستيعابية، والتوزيع الجغرافي، ومدى كفاية الخدمات المقدمة مقارنة بالاحتياجات الفعلية للأسر.

٢. قياس أثر خدمات الحضانات على مشاركة المرأة في سوق العمل، من خلال تحليل العلاقة بين توافر خدمات رعاية الطفولة المبكرة ومستويات المشاركة الاقتصادية، والاستمرار الوظيفي، ومعدلات البطالة بين النساء، خاصة في الفئات العمرية النشطة اقتصاديًا.

٣. تقديم مجموعة من التوصيات القائمة على الأدلة الإحصائية، بما يدعم صانعي السياسات في تطوير منظومة الحضانات، وتحسين كفاءتها وعدالة توزيعها، وتعزيز دورها في تمكين المرأة اقتصاديًا ودعم أهداف التنمية المستدامة.





القسم الثاني:

خـدمات رعايـة الأطفـال كعامـل داعـم لمشـاركة المرأة في سوق العمل

(ELMPS 2023)



خدمات رعاية الأطفال كعامل داعم لمشاركة المرأة في سوق العمل

يوفر مسح سوق العمل المصري (ELMPS) مصدرًا فريدًا لتحليل العلاقة بين رعاية الأطفال ومشاركة المرأة في سوق العمل من جانب العرض، إذ يتيح تتبع الخصائص الديموغرافية للأسر، وأنماط الإنجاب، ومسؤوليات رعاية الأطفال، وترتيبات الرعاية، وربطها بالحالة العملية للمرأة.

يعتمد هذا التقرير على بيانات مسح سوق العمل المصري (ELMPS 2023) لتحليل العلاقة بين رعاية الأطفال ومشاركة المرأة في سوق العمل، مع التركيز على النساء في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) اللاتي أنجبن أطفالًا أحياء خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، باعتبار هذه الفترة ممثلة لمرحلة الطفولة المبكرة ذات التأثير الأكبر على قرارات المشاركة الاقتصادية

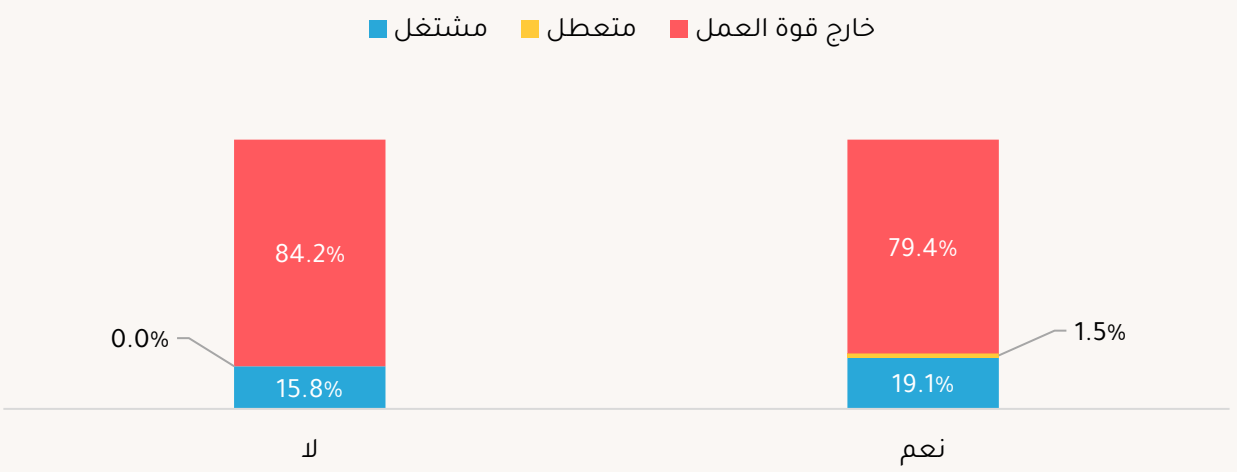


أولاً: تأثير وجود أطفال في عمر الطفولة المبكرة على المشاركة الاقتصادية:

تشير البيانات الموضحة في الرسم التوضيحي ١ إلى أن الاناث اللواتي لديهن مواليد أحياء منذ ٢٠١٨، أى أطفال فى عمر الطفولة المبكرة، تظهر نسبتهن موظفات أعلى قليلاً (١٩,١%) مقارنة بالنساء بدون مواليد (١٥,٨%)، مما قد يعكس أن بعض النساء مع أطفال يواصلن العمل، ربما بسبب الحاجة الاقتصادية أو توفر دعم مثل الحضانات أو مساعدة الأسرة. وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر من النساء في كلتا الفئتين خارج قوة العمل، إلا أن هذه النسبة أقل قليلاً بين النساء مع مواليد (٧٩,٤%) مقارنة بالنساء بدون مواليد (٨٤,٢%)، وهو ما يدل على أن بعض النساء مع الأطفال يندمجن في سوق العمل.

أما بالنسبة للنساء العاطلات عن العمل، فإنهن تظهرن نسبة صغيرة جدًا بين اللواتي لديهن مواليد (١,٥%)، بينما لا توجد نساء بدون مواليد في هذه الفئة، مما يشير إلى أن النساء مع الأطفال عادة إما يواصلن العمل أو يبقين خارج قوة العمل بدلاً من البحث عن وظيفة جديدة.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن وجود الأطفال لا يمنع جميع النساء من العمل، لكنه يرتبط بنسبة أعلى للنساء خارج قوة العمل مقارنة بالموظفات. وبالتالي، يمثل الأطفال عاملاً مهمًا في قرارات المشاركة الاقتصادية للمرأة، لكنه ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على اندماجها في سوق العمل.



رسم توضيحي ١ توزيع حالة العمل حسب وجود أطفال في الفئة العمرية ٠-٥ سنوات.

ثانياً: دور الحضانات في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل من واقع البيانات

تشير البيانات الموضحة في رسم توضيحي ٢ إلى أن الاناث في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) واللواتي لديهن أطفال أقل من ١٢ سنة يعتمد معظمهن على الرعاية الأسرية، حيث تشكل الأم والحماة معًا أكثر من نصف طرق الرعاية (حوالي ٤٧,٧%). بينما تمثل الحضانات وروض الأطفال حوالي ١٧,٦%، ما يدل على أن هذا الشكل من الرعاية المؤسسية ما زال محدود الانتشار مقارنة بالرعاية الأسرية.

ولكن في الوقت نفسه، عند تحليل مدى استعداد الإناث لدفع مقابل رعاية الأطفال، أظهرت النتائج أن حوالي ثلث الإناث فقط (٣٠,٦%) مستعدات لدفع مقابل رعاية الأطفال لكل طفل، بينما يشكل غير المستعدات الأغلبية بنسبة ٦٩,٤%. ويشير ذلك إلى أن تكلفة الرعاية عمومًا، سواء في الحضانات أو لدى المربيات أو أي شكل آخر، قد تكون أحد العوامل الأساسية في محدودية الاعتماد عليها، إذ أن غالبية الإناث غير مستعدات لتحمل نفقات إضافية على رعاية الأطفال.



تشكل الأم والحماة معًا أكثر من نصف طرق الرعاية حوالي

٤٧,٧%



بينما تمثل الحضانات وروض الأطفال حوالي

١٧,٦%



نسبة الإناث المستعدات لدفع مقابل رعاية الأطفال لكل طفل

٣٠,٦%



نسبة الإناث الغير مستعدات لدفع مقابل رعاية الأطفال لكل طفل

٦٩,٤%

وتوضح البيانات الوصفية في مسح سوق العمل المصري (ELMPS 2023) إلى أن:

متوسط الدفع الشهري يبلغ حوالي **567** جنيهًا

مع حد أقصى يصل إلى **9,998** جنيهًا

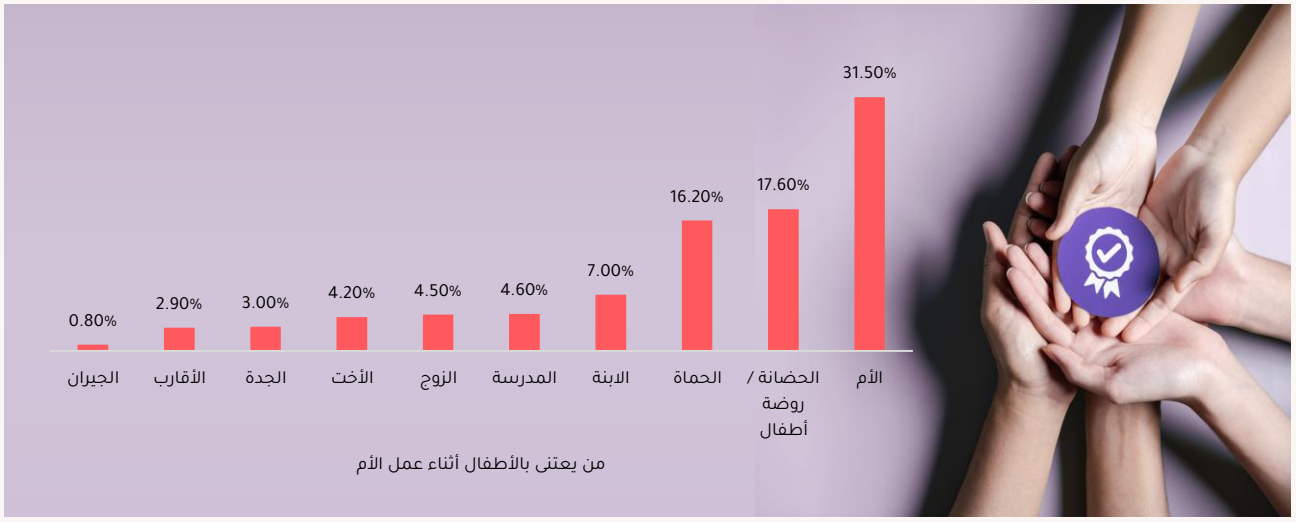
أما الانحراف المعياري فقد بلغ **1,282** جنيهًا

مما يدل على تفاوت كبير في التكاليف بين الأسر.

- هذا الانحراف المعياري الكبير يعني أن بعض الأسر تدفع مبالغ منخفضة أو لا تدفع شيئًا على الإطلاق، بينما تدفع أسر أخرى مبالغ مرتفعة، ما يعكس اختلاف نوع الرعاية (حضانة، مربية، أقارب، غيرها) والجودة والموقع الجغرافي.

- وبالتالي، فإن توسيع خدمات الحضانات بأسعار ميسرة أو تقديم دعم مالي يمكن أن يكون له أثر كبير على قدرة النساء على الاستمرار في العمل والمشاركة الاقتصادية، ويقلل الاعتماد على الرعاية الأسرية التقليدية، خصوصًا لأولئك اللواتي لديهن استعداد محدود لتحمل تكاليف إضافية.

رسم توضيحي ٢ توزيع أهم عشر وسائل لرعاية الأطفال الصغار أثناء عمل الأم، وذلك للنساء في سن العمل (١٥-٦٤ سنة)





القسم الثالث:

تحليل الوضع الحالي لمنظومة الحضانات في مصر



أولًا: ضعف توافر الحضانات

تشير البيانات الحكومية إلى أن نسبة تغطية الأطفال بخدمات الحضانات لا تزال محدودة نسبيًا، بالرغم من أهميتها في دعم مشاركة المرأة في سوق العمل. فقد أظهرت نتائج الحصر الوطني الشامل للحضانات في ٢٠٢٥، الذي أشرفت عليه وزارة التضامن وتم تنفيذه ميدانيًا خلال ١١٨ يومًا من ٢٩ يونيو حتى ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٥، أنه بلغ عدد الأطفال الملتحقين فعليًا بدور الحضانة ١،٧٦٤،٨٨١ طفلًا، بما يمثل نسبة تغطية نحو ١٧,٣% من إجمالي الفئة العمرية المستهدفة. أما بالنسبة للأطفال في الفئة العمرية من ٢ إلى ٤ سنوات، فقد بلغت نسبة الملتحقين بالحضانات ٣١% فقط. وبلغ متوسط الإشغال من الطاقة الاستيعابية للحضانات القائمة ٦١%، في حين وصل إجمالي عدد الحضانات على مستوى الجمهورية إلى ٤٨،٢٢٥ حضانة. للاطلاع على البيانات التفصيلية لكل محافظة، راجع الملحق - جدول ٥.

توضح هذه البيانات وجود فجوة كبيرة بين الطلب الفعلي على خدمات الحضانات والإمكانات المتاحة، ويُعبر عنها بمؤشر نسبة التغطية، وهو النسبة بين عدد الأطفال الملتحقين بالحضانات وعدد الأطفال في الفئة العمرية المستهدفة. وبالنظر إلى أن نسبة التغطية الفعلية في مصر تبلغ ١٧,٣% - ٣١% فهذا يُظهر أن كثير من الأطفال لا يحصلون على رعاية منظمة، مما يؤثر على قدرة الأسر، وخصوصًا النساء العاملات، على التوفيق بين الالتزامات الأسرية والعمل، ويحد من تمكين المرأة اقتصاديًا.

ثانياً: التفاوت الجغرافي في توزيع الحضانات على مستوى الجمهورية

تُظهر نتائج الحصر الوطني الشامل للحضانات لعام ٢٠٢٥ وجود تفاوتٍ جغرافي واضح في توزيع الحضانات على مستوى الجمهورية، وقد تم تجميع بيانات المحافظات في مجموعات إقليمية وفقًا للتقسيمات الجغرافية والإدارية المعتمدة في الإحصاءات الوطنية، بما يتيح إجراء مقارنة تحليلية بين المناطق ذات الخصائص السكانية والتنموية المتقاربة. وقد عُرضت هذه البيانات المجمعة في الجدول ١ لتسهيل إبراز الفروق المكانية في مستوى إتاحة خدمات الحضانات، مع الإبقاء على البيانات الأصلية المفصلة لكل محافظة متاحة في الملحق - جدول ٥.



على الرغم من الأهمية المتزايدة لخدمات رعاية الطفولة المبكرة في تمكين الأسرة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، تواجه منظومة الحضانات في مصر عدة تحديات هيكلية تؤثر على فعاليتها وأثرها التنموي. ويظهر ذلك جليًا من خلال ضعف التوافر، التفاوت الجغرافي، ونقص الطاقة الاستيعابية مقارنة بالاحتياجات الفعلية للأسر.

الاقليم	عدد الحضانات	نسبة الحضانات	اجمالى الحضانات المرخصة	اجمالى الحضانات الغير المرخصة	عدد الفصول	عدد العاملين	عدد الأطفال الملتحقين
المحافظات الحضرية	5,571	%11.٦	2,602	8,644	32,346	67,852	362,181
محافظات وجه بحري	22,951	%47.٦	5,242	14,837	53,096	94,734	704,971
محافظات وجه قبلى	18,786	%38.9	422	1,199	4,160	8,328	45,403
المحافظات الحدودية	917	%1.9	3,184	11,178	41,029	76,143	630,191
الإجمالي	48,225	%١٠٠	12,021	36,204	133,375	252,253	1,764,881

جدول ١ توزيع الحضانات حسب المجموعات الإقليمية، ٢٠٢٥

يوضح جدول ١ التوزيع الإقليمي للحضانات المرخصة وغير المرخصة في مصر عام ٢٠٢٥، حيث يتبين وجود تركز واضح في خدمات رعاية الطفولة المبكرة لصالح بعض الأقاليم دون غيرها. تستحوذ محافظات وجه بحري على النصيب الأكبر من الحضانات بنسبة ٤٧,٦% من إجمالي الحضانات، تليها محافظات وجه قبلي (الصعيد) بنسبة ٣٨,٩%، بينما لا تتجاوز نسبة الحضانات في المحافظات الحضرية ١١,٦%، في حين تمثل المحافظات الحدودية نسبة هامشية لا تتعدى ١,٩% من إجمالي الحضانات على مستوى الجمهورية.

ويعكس هذا التوزيع اختلالًا مكانيًا واضحًا، حيث يتركز ما يقرب من ٥٩,٢% من الحضانات في محافظات وجه بحري والمحافظات الحضرية مجتمعة، مقابل محدودية شديدة في المحافظات الحدودية، على الرغم من اتساع نطاقها الجغرافي واحتياجها لخدمات دعم الأسرة. كما أن الوزن النسبي المرتفع للصعيد من حيث عدد الحضانات لا يقابله بالضرورة مستوى مماثل من الطاقة الاستيعابية، إذ يلاحظ انخفاض أعداد الفصول والعاملين والأطفال الملتحقين مقارنةً بالأقاليم الأخرى.

وتشير هذه النتائج إلى وجود فجوة بين الطلب الفعلي على خدمات الحضانات والإمكانات المتاحة، خاصة في الأقاليم الطرفية والأقل كثافة سكانية، وهو ما يؤثر سلبًا على قدرة الأسر - وبالأخص النساء العاملات - على التوفيق بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل. وعليه، يمثل هذا التوزيع غير المتوازن أحد العوامل الهيكلية التي تحد من تمكين المرأة اقتصاديًا وتعمق الفجوات الإقليمية في فرص المشاركة في سوق العمل.

ثالثاً: مؤشرات أداء الحضانات لكل إقليم

لتحليل التفاوت والجوانب الهيكلية لمنظومة الحضانات، يمكن النظر في المؤشرات الموضحة في الجدول ٢ لكل مجموعة إقليمية على النحو التالي. للاطلاع على التفاصيل الخاصة بكل محافظة، راجع الملحق - جدول ٦.

الاقليم	نسبة الحضانات المرخصة	متوسط عدد الأطفال لكل حضانة	متوسط عدد الأطفال فى الفصول	متوسط عدد الأطفال لكل عامل فى الحضانه
المحافظات الحضرية	3%	23.7	8.1	3.7
محافظات وجه بحري	12%	34.4	13.2	7.4
محافظات وجه قبلى	9%	43.7	15.1	7.9
المحافظات الحدودية	1%	24.1	8.07	4.26

جدول ٢ مؤشرات أداء الحضانات لكل إقليم، ٢٠٢٥

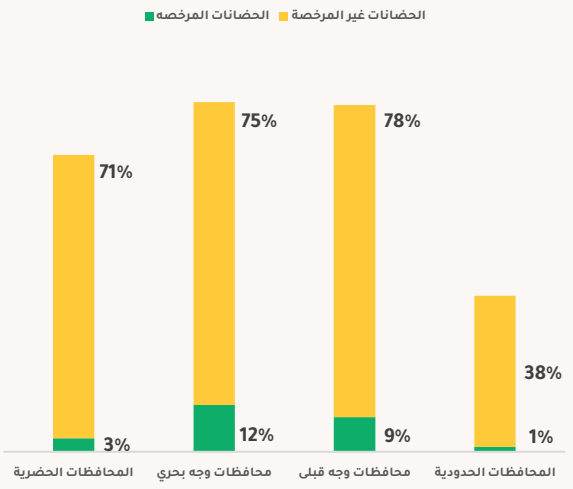


١. نسبة الحضانات المرخصة مقارنة بالحضانات الغير مرخصة

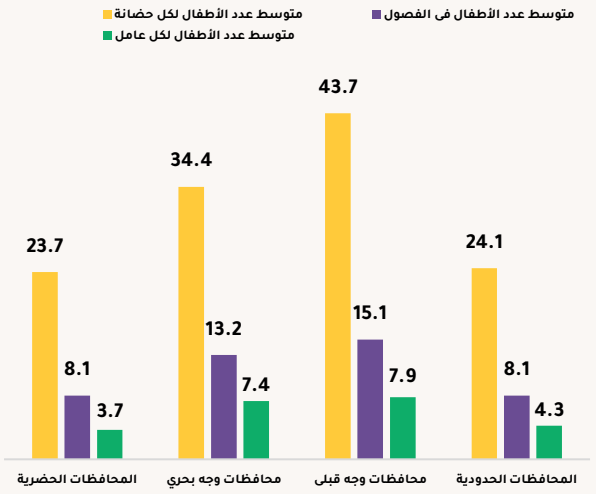
تُظهر البيانات الواردة في جدول ٢ وكذلك الرسم التوضيحي ٣ التوزيع الإقليمي لنِسَب ترخيص الحضانات في مصر عام ٢٠٢٥، والتي تعكس مستوى الامتثال للأطر التنظيمية والرقابية الرسمية. وتوضح النتائج انخفاض نسب الترخيص في جميع الأقاليم، مع تفاوت نسبي بينها؛ إذ تسجل محافظات وجه بحري أعلى نسبة ترخيص نسبيًا بلغت ١٢% تليها محافظات وجه قبلي (الصعيد) بنسبة ٩%، بينما تنخفض النسبة في المحافظات الحضرية إلى ٣%، وتصل إلى أدنى مستوياتها في المحافظات الحدودية بنسبة لا تتجاوز ١%.

ويشير هذا التوزيع إلى أن الغالبية العظمى من الحضانات تعمل خارج الإطار الرسمي، خاصة في المناطق الحضرية التي تشهد كثافة مرتفعة في عدد الحضانات، وهو ما يعكس فجوة تنظيمية واضحة وضغطًا على منظومة الترخيص والرقابة. كما أن انخفاض نسب الترخيص لا يعكس بالضرورة ضعف الطلب على الخدمة، بل قد يشير إلى صعوبات هيكلية في إجراءات الترخيص، وتحديات تتعلق بالامتثال للمعايير، مما قد يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وسلامة الأطفال.

رسم توضيحي ٣ نسب ترخيص وعدم ترخيص الحضانات حسب الاقليم



رسم توضيحي ٤ مؤشرات أداء الحضانات حسب الاقليم



٢. متوسط عدد الأطفال لكل حضانة

يُعد متوسط عدد الأطفال لكل حضانة مؤشرًا رئيسيًا لقياس مستوى الضغط على المؤسسات وقدرتها على تقديم رعاية منظمة وفعّالة. ووفقًا للبيانات الموضحة في جدول ٢ وكذلك الرسم التوضيحي ٤، تسجل محافظات وجه قبلي (الصعيد) أعلى متوسط بعدد ٤٣,٧ طفلًا لكل حضانة، ما يعكس ارتفاع العبء التشغيلي على الحضانات في هذا الإقليم، واحتمال تراجع جودة الرعاية نتيجة محدودية الموارد المتاحة.

في المقابل، يبلغ المتوسط في محافظات وجه بحري نحو ٣٤,٤ طفلًا لكل حضانة، وهو مستوى أقل من الصعيد لكنه لا يزال يعكس ضغطًا ملحوظًا، بينما ينخفض المتوسط في المحافظات الحضرية إلى ٢٣,٧ طفلًا لكل حضانة، وفي المحافظات الحدودية إلى ٢٤,١ طفلًا لكل حضانة. ويُفسَّر هذا الانخفاض في المناطق الحدودية والحضرية ليس بالضرورة بتحسن مستوى التغطية، وإنما بقلة عدد الحضانات مقارنة بالاحتياج الفعلي للأطفال، مما يحد من فرص الالتحاق ويزيد العبء غير المباشر على الأسر، خاصة النساء العاملات.

43.9 طفل لكل حضانة في محافظات الصعيد

٣٤,٤ طفل لكل حضانة في محافظات الوجه البحري

٢٤,١ طفل لكل حضانة في المحافظات الحدودية

٢٣,٧ طفل لكل حضانة في المحافظات الحضرية

٣. متوسط عدد الأطفال في الفصول

يعكس متوسط عدد الأطفال في الفصول والموضح في جدول ٢ وكذلك الرسم التوضيحي ٤ مستوى الكثافة الصفية وتأثيرها المباشر على جودة الرعاية والتعليم المبكر. وتُظهر البيانات أن محافظات وجه قبلي (الصعيد) تسجل أعلى كثافة صفية بمتوسط ١٥,١ طفلًا لكل فصل، تليها محافظات وجه بحري بمتوسط ١٣,٢ طفلًا لكل فصل، وهو ما يشير إلى فصول مزدحمة نسبيًا قد تحد من فاعلية التفاعل الفردي بين الطفل والمشرف. في المقابل، ينخفض المتوسط في المحافظات الحضرية والمحافظات الحدودية إلى ٨,٠٧ طفلًا لكل فصل، وهو مستوى أقل من المتوسط العام. غير أن هذا الانخفاض لا يعكس بالضرورة تحسنًا في جودة الرعاية، بل يرتبط في الأساس بمحدودية عدد الفصول والحضانات المتاحة، خاصة في المناطق الحدودية، بما يعكس فجوة في الوصول إلى الخدمة أكثر من كونه ميزة تشغيلية.

15.63
طفل لكل فصل في محافظات الصعيد

١٣,٢
طفل لكل فصل في محافظات الوجه البحري

٨.1
طفل لكل فصل في المحافظات الحضرية





٨.07
طفل لكل فصل في المحافظات الحدودية

٤. متوسط عدد الأطفال لكل عامل في الحضانات

يُعد متوسط عدد الأطفال لكل عامل في الحضانات مؤشرًا حاسمًا لقياس الضغط الواقع على الموارد البشرية وجودة الرعاية الفردية المقدمة للأطفال. وتشير البيانات في جدول ٢ وكذلك الرسم التوضيحي ٥ إلى أن محافظات وجه قبلي (الصعيد) تسجل أعلى عبء بشري، بمتوسط ٨,٢٨ طفلًا لكل عامل، تليها محافظات وجه بحري بمتوسط ٧,٤ طفلًا لكل عامل، وهو ما يعكس ضغطًا واضحًا على الكوادر العاملة وقد يؤثر سلبًا على جودة المتابعة والرعاية.

في المقابل، ينخفض هذا المتوسط في المحافظات الحدودية إلى ٤,٢٦ طفلًا لكل عامل، وفي المحافظات الحضرية إلى ٣,٧ طفلًا لكل عامل. ورغم أن هذه القيم تبدو أفضل نسبيًا من حيث العبء البشري، إلا أنها لا تعكس بالضرورة كفاءة أعلى، بل ترتبط بانخفاض أعداد الحضانات نفسها، مما يشير إلى محدودية التغطية وضعف فرص الوصول إلى الخدمة، خاصة في المناطق الطرفية.



٨,٢٨ طفل لكل عامل في محافظات الصعيد

٧,٤ طفل لكل حضانة في محافظات الوجه البحري

٤,٢٦ طفل لكل حضانة في المحافظات الحدودية

٣,٧ طفل لكل حضانة في المحافظات الحضرية



رابعاً: مؤشر تمكين المرأة الاقتصادي المرتبط بتوافر الحضانات

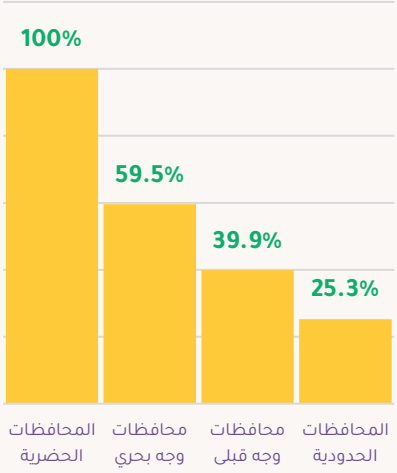
تُشير بيانات هرم السكان في مصر في منتصف عام ٢٠٢٤، الى انه بلغ إجمالي عدد الإناث في الفئة العمرية ١٥ سنه فما فوق سنة حوالي ٣٥،٣١١،٣٢٩، أي ما يعادل ٦٨% من إجمالي الإناث البالغ عددهن ٥١،٧٩٦،٤٢٥. وتمثل هذه الفئة الشريحة الأساسية المستهدفة لتحليل أثر خدمات رعاية الطفولة المبكرة على تمكين المرأة اقتصاديًا، باعتبارها الفئة الأكثر ارتباطًا بسوق العمل والقرارات الاقتصادية داخل الأسرة(CAPMAS, 2025) للاطلاع على البيانات التفصيلية لكل فئة عمرية، راجع الملحق - جدول ٧ .

وفي إطار تقييم دور الحضانات في دعم تمكين المرأة اقتصاديًا، تم الاعتماد على مؤشر عدد النساء العاملات لكل حضانة، كما هو موضح في جدول ٣. ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات الدالة على مستوى الضغط الفعلي على خدمات الحضانات، إذ يربط بين حجم مشاركة النساء في سوق العمل وعدد الحضانات المتاحة، بما يعكس القدرة غير المباشرة لمنظومة رعاية الطفولة المبكرة على دعم عمل المرأة. للاطلاع على توزيع النساء العاملات حسب المحافظات، راجع الملحق - جدول ٨.

تُظهر نتائج جدول ٣ وكذلك الرسم التوضيحي ٣ وجود اختلال إقليمي واضح في العبء الواقع على خدمات الحضانات، بما يعكس تفاوتًا في قدرة الأقاليم على دعم تمكين المرأة اقتصاديًا من خلال خدمات رعاية الطفولة المبكرة.

الاقليم	عدد الحضانات	عدد المشتغلين من الاناث	النساء العاملات لكل حضانة	العبء النسبي	التفسير
المحافظات الحضرية	5,571	1,020,800	183.23	100%	أعلى ضغط على الحضانات نتيجة تركّز النساء العاملات مقابل محدودية المعروض
محافظات وجه بحري	22,951	2,504,200	109.11	59.5%	ضغط مرتفع نسبيًا رغم العدد الكبير للحضانات
محافظات وجه قبلى	18,786	1,371,700	73.02	39.9%	عبء أقل ظاهريًا ناتج عن ضعف تشغيل النساء
المحافظات الحدودية	917	42,500	46.35	25.3%	عبء منخفض يعكس محدودية سوق العمل النسائي لا كفاية الحضانات
الإجمالي	48,225	4,939,200			

جدول ٣ توافر الحضانات ومؤشرات تمكين المرأة الاقتصادي حسب الإقليم في مصر (٢٠٢٥)



رسم توضيحي ٥ العبء النسبي على الحضانات حسب الأقاليم المصرية (مرجع: المحافظات الحضرية = ١٠٠%)

تسجل المحافظات الحضرية أعلى عبء نسبي، بمتوسط يبلغ نحو ١٨٣ امرأة عاملة لكل حضانة، وهو ما يمثل ١٠٠% من العبء المرجعي. ويعكس هذا الوضع فجوة حادة بين الطلب المرتفع على خدمات الحضانات، الناتج عن التركّز الكبير للنساء العاملات ، وبين محدودية عدد الحضانات، بما يشكل قيدًا مباشرًا على استدامة مشاركة المرأة في سوق العمل الحضري.

وتأتي محافظات وجه بحري في المرتبة الثانية بمتوسط ١٠٩,١١ امرأة عاملة لكل حضانة، أي ما يعادل نحو ٥٩,٥% من العبء الحضري. وعلى الرغم من استحواذ هذا الإقليم على أكبر عدد من الحضانات، فإن الكثافة السكانية وارتفاع معدلات تشغيل النساء يؤديان إلى استمرار الضغط على الخدمات المتاحة.

في المقابل، ينخفض العبء النسبي في محافظات وجه قبلي (الصعيد) إلى ٣٩,٩%، بمتوسط ٧٣,٠٢ امرأة عاملة لكل حضانة. غير أن هذا الانخفاض لا يعكس تحسنًا فعليًا في كفاية خدمات الحضانات، بل يرتبط بشكل أساسي بانخفاض معدلات تشغيل النساء، مما يستدعي الحذر عند تفسير المؤشر كمؤشر إيجابي. أما المحافظات الحدودية، فتسجل أدنى مستوى للعبء النسبي عند ٢٥,٣% بمتوسط ٤٦,٣٥% امرأة عاملة لكل حضانة. ويعكس هذا الوضع ضعف الطلب الناتج عن محدودية فرص العمل النسائي، إلى جانب التشتت الجغرافي، وليس وفرة حقيقية في خدمات الحضانات أو كفايتها.





خامساً: توافر الحضانات ومؤشر عدالة توفر الحضانات لتمكين المرأة الاقتصادي

يوضح جدول ٤ توزيع الحضانات وعدد النساء العاملات في مختلف الأقاليم المصرية، بالإضافة إلى مؤشر عدالة توزيع الحضانات الذي يقيس مدى عدالة توزيع الحضانات بالنسبة لحجم القوى العاملة النسائية. مع ملاحظة أن مؤشر العدالة هذا يُحسب كنسبة حصة الإقليم من الحضانات إلى حصته من النساء في سن العمل . ويشير المؤشر إلى توزيع عادل عندما يساوي الواحد، ويشير إلى نقص في الحضانات (حرمان نسبي) عندما يكون أقل من الواحد، وإلى تركيز مفرط للحضانات عندما يكون أكبر من الواحد.

تشير نتائج جدول ٤ - رسم توضيحي ٦ إلى وجود تفاوت مكاني ملحوظ في عدالة توزيع الحضانات بين الأقاليم المصرية، بما يعكس اختلالًا في مواءمة عرض خدمات رعاية الطفولة المبكرة مع الطلب الفعلي المرتبط بمستويات تشغيل النساء.

الاقليم	عدد الحضانات	نسبة الحضانات	عدد المشتغلين من الاناث	نسبة المشتغلين من الاناث	مؤشر عدالة توزيع الحضانات	التفسير
المحافظات الحضرية	5,571	11.1%	1,020,800	20.6%	.54	حرمان نسبي واضح (نقص الحضانات مقارنة بحجم الطلب)
محافظات وجه بحري	22,951	47.1%	2,504,200	50.7%	.92	حرمان طفيف / توزيع قريب من العادل
محافظات وجه قبلى	18,786	38.9%	1,371,700	27,8%	1.40	تركيز مفرط نسبيًا للحضانات
المحافظات الحدودية	917	1.9%	42,500	.9%	2.16	تركيز شديد للحضانات مقارنة بعدد النساء العاملات
الإجمالي	48.225	100%	4,939,200	100%		

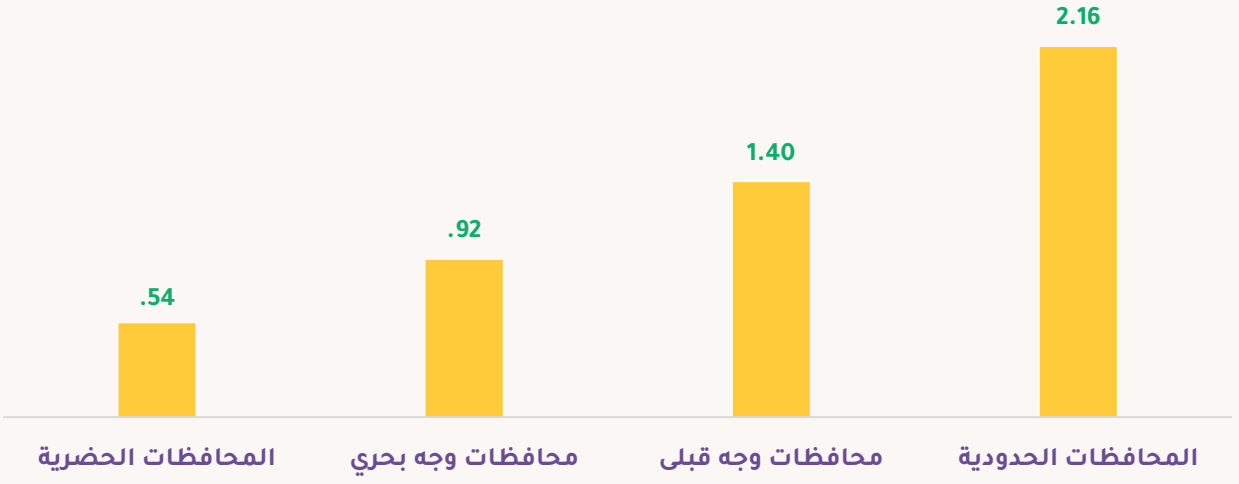
جدول ٤ توافر الحضانات ومؤشر العدالة المكانية حسب الإقليم

تُظهر المحافظات الحضرية أدنى قيمة لمؤشر عدالة التوزيع (٠,٥٤) وهو ما يعكس حرمانًا نسبيًا واضحًا من الحضانات مقارنة بحجم القوى العاملة النسائية، رغم ارتفاع معدلات مشاركة النساء في سوق العمل. ويشير ذلك إلى فجوة هيكلية تمثل قيدًا مباشرًا على استدامة تمكين المرأة اقتصاديًا في المناطق الحضرية.

وفي محافظات وجه بحري، يبلغ المؤشر نحو ٠,٩٢ ، ما يشير إلى حرمان طفيف وتوزيع قريب من العادل، إلا أن الكثافة السكانية المرتفعة وارتفاع عدد النساء العاملات يجعلان الإقليم عرضة لضغوط تشغيلية على الحضانات القائمة.

على الجانب الآخر، يسجل إقليم وجه قبلي (الصعيد) مؤشرًا أعلى من الواحد (١,٤٠)، بما يعكس تركيزًا نسبيًا للحضانات مقارنة بعدد النساء العاملات. غير أن هذا الوضع لا يعكس بالضرورة وفرة فعلية في الخدمات، بل يرتبط بانخفاض معدلات تشغيل النساء، وهو ما يستدعي الحذر في تفسير المؤشر باعتباره تحسنًا في التغطية.

أما المحافظات الحدودية، فتسجل أعلى قيمة للمؤشر حوالى ٢,١٦، ما يشير إلى تركيز شديد للحضانات مقارنة بحجم القوى العاملة النسائية. ويعكس ذلك فجوة مزدوجة تتمثل في محدودية فرص العمل للنساء من جهة، وعدم توازن التوزيع للخدمات من جهة أخرى، وليس بالضرورة كفاءة أعلى في توفير الحضانات.



رسم توضيحي ٦ مؤشر عدالة توزيع الحضانات حسب الاقليم



القسم الرابع:

أهـم نتـائج التحليـل وأثرهـــا علـــى دور الأســـرة وتمكـــين المرأة



أهم نتائج التحليل وأثرها على دور الأسرة وتمكين المرأة

أظهر التحليل الإحصائي لبيانات الحصر الوطني الشامل للحضانات لعام ٢٠٢٥ مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس التحديات الهيكلية لمنظومة الحضانات في مصر، وتوضح أثرها المباشر على دور الأسرة وتمكين المرأة اقتصاديًا.

أولًا: كشفت النتائج عن ضعف عام في توافر خدمات الحضانات، حيث لم تتجاوز نسبة تغطية الأطفال في الفئة العمرية المستهدفة ١٧,٣% على مستوى الجمهورية، وبلغت ٣١% فقط بين الأطفال في الفئة العمرية (٢-٤ سنوات)، وهو ما يشير إلى فجوة واضحة بين الطلب الفعلي على خدمات رعاية الطفولة المبكرة والطاقة المتاحة حاليًا. ويؤدي هذا القصور في التغطية إلى زيادة الاعتماد على الرعاية الأسرية غير المدفوعة، بما يضع عبئًا إضافيًا على الأسر، خاصة الأمهات.

ثانيًا: أبرز التحليل وجود تفاوت جغرافي واضح في توزيع الحضانات، حيث يتركز نحو ٥٩% من إجمالي الحضانات في محافظات وجه بحري والمحافظات الحضرية مجتمعة، بينما لا تتجاوز حصة المحافظات الحدودية نحو ٢% فقط من إجمالي الحضانات على مستوى الجمهورية. ويترتب على هذا التفاوت محدودية فرص الوصول إلى خدمات رعاية الطفولة المبكرة في المناطق الطرفية والأقل كثافة سكانية، وهو ما ينعكس سلبًا على قدرة النساء في هذه المناطق على الالتحاق بسوق العمل أو الاستمرار فيه.

ثالثًا، أظهرت مؤشرات الأداء تفاوتًا ملحوظًا في كفاءة وجودة الخدمات المقدمة بين الأقاليم: حيث سجل إقليم الصعيد / الوجه القبلي أعلى متوسط لعدد الأطفال لكل حضانة ولكل عامل، بما يعكس ضغطًا مرتفعًا على الموارد البشرية والمادية، وهو ما قد يؤثر سلبًا على جودة الرعاية المقدمة للأطفال. وفي المقابل، أظهرت المحافظات الحدودية كثافات أقل، إلا أن هذا الانخفاض لا يعكس تحسنًا فعليًا في مستوى التغطية، بل يرتبط بقلة عدد الحضانات نفسها، مما يحد من فرص الوصول إلى الخدمة.

رابعًا، أظهر مؤشر تمكين المرأة الاقتصادي المرتبط بتوافر الحضانات استمرار العبء النسبي المرتفع على منظومة الحضانات في عدد من الأقاليم، بما يعكس محدودية الإتاحة مقارنة بحجم مشاركة النساء في سوق العمل. وقد تم اتخاذ المحافظات الحضرية مرجعًا لقياس العبء النسبي، باعتبارها الإقليم الأعلى ضغطًا على خدمات الحضانات، حيث تتحمل الحضانة الواحدة أعلى عدد من النساء العاملات.



%٥٩,٥ وبالمقارنة، يبلغ العبء النسبي في محافظات وجه بحري ٥٩,٥% من العبء الحضري

%٢٥,٣ ويتراجع بصورة أكبر في المحافظات الحدودية ليصل إلى نحو ٢٥,٣%.

%٣٩,٩ بينما ينخفض في إقليم الصعيد / الوجه القبلي إلى ٣٩,٩%

وتُظهر هذه الفجوة الإقليمية أن انخفاض العبء النسبي في بعض الأقاليم لا يعكس تحسنًا هيكليًا في كفاية خدمات الحضانات، بقدر ما يعكس ضعف معدلات تشغيل النساء وتفاوت الفرص الاقتصادية بين الأقاليم.

وعليه، تؤكد النتائج أن معالجة الفجوة بين الجنسين في سوق العمل تتطلب تدخلات سياسية مزدوجة، تجمع بين التوسع الكمي في خدمات الحضانات بالأقاليم ذات العبء النسبي المرتفع، وتحفيز الطلب على عمل النساء في الأقاليم منخفضة العبء، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من عدالة توزيع الحضانات ورفع كفاءة سوق العمل.

وتشير هذه النتائج مجتمعة إلى أن ضعف توافر الحضانات وعدم عدالة توزيعها جغرافيًا يسهمان بشكل مباشر في زيادة الأعباء غير المدفوعة الواقعة على النساء، وهو ما ينعكس على انخفاض معدلات مشاركتهن الاقتصادية التي لا تتجاوز ١٦,٩% في عام ٢٠٢٤، مقارنةً بنحو ٧٠,٣% للرجال. كما تسهم هذه الأعباء في ارتفاع معدلات بطالة النساء إلى نحو ٣٧,١%. بما يؤكد أن منظومة الحضانات تمثل أحد العوامل الهيكلية الرئيسية المؤثرة في الفجوة بين الجنسين في سوق العمل المصري.





القسم الخامس:

مـاذا لـو اسـتثمرنا في الحضانات؟

(سيناريو افتراضي)



مـــاذا لـــو اســـتثمرنا فـــي الحضـــانات؟ (سيناريو افتراضي)



استنادًا إلى نتائج التحليل الإحصائي، يمكن افتراض أنه في حال التوسع المتوازن والمستدام في شبكة الحضانات عبر الأقاليم المختلفة، فإن ذلك سيُحدث أثرًا مباشرًا وملموسًا على تمكين المرأة اقتصاديًا وتقليص الفجوات الإقليمية.

فعلى سبيل المثال، فإن زيادة عدد الحضانات في المحافظات الحضرية ومحافظات وجه بحري - حيث يظهر المؤشر الحالي أعلى مستويات العبء النسبي - من شأنها تخفيف الضغط على الحضانات القائمة، ورفع قدرة النساء على الالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه، بما يعزز الإنتاجية الوطنية ويقلل الأعباء غير المتكافئة على الأسر.

وفي المقابل، فإن تحسين جودة الحضانات وتوزيعها بكفاءة في إقليم الصعيد والمناطق الحدودية يضمن عدم تحول التركيز النسبي للحضانات إلى هدر للموارد، ويحقق توازنًا أفضل بين العرض والطلب الفعلي، مع دعم فرص تشغيل النساء في هذه المناطق. ويُبرز هذا السيناريو الافتراضي أن الاستثمار في الحضانات لا يمثل فقط دعمًا لقطاع التعليم المبكر، بل يُعد استثمارًا اقتصاديًا مباشرًا في سوق العمل النسائي، وأداة فعالة لتعزيز العدالة المكانية بين الأقاليم، ودفع مسار النمو الاقتصادي الشامل والاستدامة الاجتماعية.





القسم السادس:

التوصيـــــــــــات والسياسات المقترحة



التوصيات والسياسات المقترحة



أولًا: توصيات قصيرة الأجـــــــــل

- التوسع في إنشاء الحضانات المجتمعية، ولا سيما في الأقاليم والمناطق منخفضة التغطية، بهدف تقليص الفجوة الجغرافية في إتاحة خدمات رعاية الطفولة المبكرة.
- تقديم دعم مالي موجه للأسر العاملة منخفضة الدخل لتيسير الاستفادة من خدمات الحضانات، بما يسهم في تخفيف الأعباء غير المدفوعة للرعاية الواقعة على النساء، ويعزز قدرتهن على الاستمرار في سوق العمل.

ثانيًا: توصيات متوسطة وطويلة الأجل

- ٠دمج خدمات الحضانات ضمن سياسات التشغيل وتمكين المرأة باعتبارها أداة اقتصادية داعمة لسوق العمل، وليست مجرد خدمة اجتماعية مساندة.
- تشجيع إنشاء حضانات في أماكن العمل، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة النسائية، بما يدعم الاستقرار الوظيفي ويرفع معدلات الاحتفاظ بالنساء في سوق العمل.
- تعزيز الشراكات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوسيع نطاق خدمات الحضانات، وتحسين جودتها، وضمان استدامتها المالية والمؤسسية.

الخاتمة

٠١ تؤكد نتائج هذا التقرير أن خدمات رعاية الطفولة المبكرة، وعلى رأسها الحضانات، تمثل ركيزة أساسية في منظومة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر. إذ إن التوسع في إتاحة الحضانات، وتحسين توزيعها الجغرافي، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، لا يقتصر أثره على دعم الأسرة وتحقيق التوازن بين المسؤوليات الأسرية ومتطلبات العمل فحسب، بل يُعد أداة اقتصادية مباشرة لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها المستدامة في سوق العمل، بما يسهم في تقليص الفجوة بين الجنسين.

٠٢ ويُظهر التقرير أن اختلال التوزيع المكاني للحضانات، إلى جانب محدودية الإتاحة في الأقاليم ذات الطلب المرتفع، يمثل أحد العوامل الهيكلية التي تعيد إنتاج أعباء الرعاية غير المدفوعة الواقعة على النساء، وتحد من قدرتهن على الاندماج الكامل في النشاط الاقتصادي. ومن ثم، تبرز أهمية تبني تدخلات سياساتية قائمة على البيانات والمؤشرات الإحصائية، توازن بين التوسع الكمي وتحسين الكفاءة والجودة، وتراعي الفوارق الإقليمية في مستويات الطلب والتمكين الاقتصادي.

٠٣ وفي هذا الإطار، يؤكد التقرير أن الاستثمار في منظومة الحضانات يجب أن يُنظر إليه باعتباره استثمارًا تنمويًا طويل الأجل، يسهم في رفع كفاءة سوق العمل، وتعزيز العدالة المكانية، ودعم مسار النمو الاقتصادي الشامل، بما يتسق مع أولويات الدولة وأهداف التنمية المستدامة، ويضمن مستقبلًا أكثر إنصافًا واستدامة للأسر والنساء والأطفال في مصر.





قائمة المراجع



قائمة المراجع:

- Austrian Centre for Country of Origin & Asylum Research and Documentation (ACCORD). (2025). Egypt: COI Compilation. Retrieved from https://www.ecoi.net/en/file/local/2133824/ACCORD_Egypt_November_2025.pdf

- International Labour Organization (ILO) (2021). Care work and care jobs for the future of decent work. Retrieved from https://www.ilo.org/publications/major-publications/care-work-and-care-jobs-future-decent-work

- UNICEF (2019). Early childhood development and family support policies. Retrieved from https://www.unicef.org/early-childhood-development

- UN Women (2025). Progress on the Sustainable Development Goals: The gender snapshot 2025. Retrieved from https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/09/progress-on-the-sustainable-development-goals-the-gender-snapshot-2025

- World Bank (2022). Do childcare subsidies and employment services increase women's employment in Egypt? Retrieved from https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/do-childcare-subsidies-and-employment-services-increase-womens-employment-egypt

- World Bank (2025). Breaking Barriers: Boosting Women's Labor Force Participation in Egypt. Retrieved from https://www.worldbank.org/en/news/feature/2025/03/12/breaking-barriers-boosting-women-s-labor-force-participation-in-egypt

- State Information Service (SIS) (2025). CAPMAS: Egypt's annual unemployment rate drops to 6.6 percent in 2024. Retrieved from https://sis.gov.eg/en/media-center/news/capmas-egypt-s-annual-unemployment-rate-drops-to-66-percent-in-2024

- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) (2025). Egypt population. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/

- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) (2025). Annual Bulletin Labour Force Survey. Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/

الملحقات:

جدول ٥ الوضع الحالي لمنظومة الحضانات في مصر حسب المحافظة، ٢٠٢٥

الاقليم	المحافظة	عدد الحضانات	اجمالى الحضانات المرخصة	اجمالى الحضانات الغير المرخصة	عدد الفصول	عدد العاملين بالحضانات	عدد الأطفال الملتحقين
المحافظات الحضرية	القاهرة	3502	984	2518	10728	24126	81848
	الإسكندرية	1361	435	926	3496	7010	31063
	بورسعيد	389	123	266	1163	2698	12292
	السويس	319	96	223	965	1568	6565
محافظات وجه بحري	دمياط	1037	373	664	2923	4878	32300
	الدقهلية	3571	769	2802	9553	16538	103045
	الشرقية	2806	831	1975	7513	14173	100129
	القليوبية	3320	627	2693	8346	15293	89462
	كفر الشيخ	2684	314	2370	6270	11011	101738
	الغربية	2428	976	1452	6876	12656	92607
	المنوفية	3334	761	2573	9085	15323	129061
	البحيرة	2858	783	2075	7380	13145	115028
	الإسماعيلية	913	203	710	2032	4062	26546
محافظات وجه قبلى	الجيزة	4424	991	3433	13272	28433	190871
	بني سويف	2519	511	2008	6584	11326	132272
	الفيوم	2456	333	2123	6900	12335	113992
	المنيا	2290	521	1769	8356	15161	130657
	أسيوط	2208	444	1764	5443	10378	75937
	سوهاج	2231	323	1908	6056	10941	68753
	قنا	875	456	419	2448	4746	30253
	أسوان	986	334	652	2950	6749	43211
	الأقصر	797	262	535	2292	4507	35116
المحافظات الحدودية	البحر الأحمر	293	245	48	964	1946	4199
	الوادي الجديد	278	149	129	786	1389	7173
	مطروح	168	83	85	464	699	5007
	شمال سيناء	118	59	59	342	670	4642
	جنوب سيناء	60	35	25	188	492	1114
الاجمالى		48,225	12,021	36,204	133,375	252,253	1,764,881

المصدر: تقرير وزارة التضامن الاجتماعي للحصر الوطني للحضانات، ٢٠٢٥

جدول ٦ مؤشرات أداء الحضانات في مصر حسب المحافظة، ٢٠٢٥

الاقليم	المحافظة	عدد الحضانات	نسبة الحضانات	نسبة الحضانات المرخصة	متوسط عدد الأطفال لكل حضانة	متوسط عدد الأطفال في الفصول	متوسط عدد الأطفال لكل عامل
المحافظات الحضرية	القاهرة	3502	7.3%	28.1%	23.37	3.39	3.39
	الإسكندرية	1361	2.8%	32.0%	22.82	4.43	4.43
	بورسعيد	389	0.8%	31.6%	31.60	4.56	4.56
	السويس	319	0.7%	30.1%	20.58	4.19	4.19
محافظات وجه بحري	دمياط	1037	2.2%	36.0%	31.15	6.62	6.62
	الدقهلية	3571	7.4%	21.5%	28.86	6.23	6.23
	الشرقية	2806	5.8%	29.6%	35.68	7.06	7.06
	القليوبية	3320	6.9%	18.9%	26.95	5.85	5.85
	كفر الشيخ	2684	5.6%	11.7%	37.91	9.24	9.24
	الغربية	2428	5.0%	40.2%	38.14	7.32	7.32
	المنوفية	3334	6.9%	22.8%	38.71	8.42	8.42
	البحيرة	2858	5.9%	27.4%	40.25	8.75	8.75
	الإسماعيلية	913	1.9%	22.2%	29.08	6.54	6.54
محافظات وجه قبلى	الجيزة	4424	9.2%	22.4%	43.14	6.71	6.71
	بني سويف	2519	5.2%	20.3%	52.51	11.68	11.68
	الفيوم	2456	5.1%	13.6%	46.41	9.24	9.24
	المنيا	2290	4.7%	22.8%	57.06	8.62	8.62
	أسيوط	2208	4.6%	20.1%	34.39	7.32	7.32
	سوهاج	2231	4.6%	14.5%	30.82	6.28	6.28
	قنا	875	1.8%	52.1%	34.57	6.37	6.37
	أسوان	986	2.0%	33.9%	43.82	6.40	6.40
	الأقصر	797	1.7%	32.9%	44.06	7.79	7.79
المحافظات الحدودية	البحر الأحمر	293	0.6%	83.6%	14.33	2.16	2.16
	الوادي الجديد	278	0.6%	53.6%	25.80	5.16	5.16
	مطروح	168	0.3%	49.4%	29.80	7.16	7.16
	شمال سيناء	118	0.2%	50.0%	39.34	6.93	6.93
	جنوب سيناء	60	0.1%	58.3%	18.57	2.26	2.26
الإجمالي		48,225	100.0%				

الملحقات:

جدول ٧ اعداد السكان طبقا للنوع وفئات السن فى يوليو ٢٠٢٤

الفئة العمرية	الاناث	الذكور	الإجمالي
0-4	5,027,881	5,234,602	10,262,483
5-9	5,939,733	6,222,491	12,162,224
10-14	5,517,482	5,868,691	11,386,173
15-19	4,637,866	4,968,951	9,606,817
20-24	4,332,178	4,662,751	8,994,929
25-29	4,099,841	4,424,373	8,524,214
30-34	3,798,438	4,104,223	7,902,661
35-39	3,587,124	3,873,803	7,460,927
40-44	3,250,105	3,498,264	6,748,369
45-49	2,699,062	2,886,473	5,585,535
50-54	2,215,009	2,341,687	4,556,696
55-59	1,945,811	2,023,373	3,969,184
60-64	1,657,959	1,685,398	3,343,357
65-69	1,330,291	1,312,965	2,643,256
70-74	925,799	885,891	1,811,690
75+	831,846	765,813	1,597,659
الاجمالى	51,796,425	54,759,749	106,556,174

المصدر: الكتاب السنوى للسكان الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (CAPMAS (2025

جدول ٨ عدد المشتغلين (١٥ سنه فأكثر) في مصر حسب النوع والمحافظة

الاقليم	المحافظة	الاناث	الذكور	الإجمالي
المحافظات الحضرية	القاهرة	609800	2353100	2962900
	الاسكندرية	309900	1350300	1660200
	بور سعيد	52600	174600	227200
	السويس	48500	182600	231100
محافظات وجه بحري	دمياط	91000	429500	520500
	الدقهلية	332600	1741400	2074000
	الشرقية	314600	1809600	2124200
	القليوبية	343300	1507400	1850700
	كفر الشيخ	250900	970000	1220900
	الغربية	396600	1325600	1722200
	المنوفية	407700	1225400	1633100
	البحيرة	292800	1706400	1999200
	الاسماعيلية	74700	327700	402400
محافظات وجه قبلى	الجيزة	315400	2285500	2600900
	بني سويف	278900	899400	1178300
	الفيوم	126000	970800	1096800
	المنيا	342000	1488200	1830200
	أسيوط	111500	1115200	1226700
	سوهاج	69600	1256300	1325900
	قنا	45900	816200	862100
	أسوان	43500	391400	434900
	الأقصر	38900	368000	406900
المحافظات الحدودية	البحر الاحمر	15200	88800	104000
	الوادي الجديد	14300	60700	75000
	مطروح	6800	120300	127100
	جنوب سيناء	6200	24200	30400
الإجمالي		4,939,200	24,988,600	29,927,800

المصدر: تقرير مسح القوى العاملة السنوى - اصدار ابريل ٢٠٢٥

الحي الحكومي العاصمة الجديدة،
القاهرة، مصر

PPFORUM@IDSC.NET.EG